

فكان لفظ الايمان عندهم موضع القدر المشترك بين التصديق
وبينه وبين الاعمال فيكون اطلاقه على التصديق فقط وعلا
بمجموع التصديق والاعمال حقيقة كما ان المقارنة في الشجر المجتمعة
بحسب العرف القدر المشترك بين سابقها وبين مجموع سابقها
مع الشعب والاوراق فلا يطلق الاقناعم عليها مانع السابغ
وقس عليه الانسان المعين كزينة التصديق بمنزلة اصل الشجرة
والاعمال بمنزلة فروعه واعضاؤها فادام الاصل باقيا يكون
الايمان باقيا وان العدم مشغرها كما تقدم تمثله بالشجرة
والتثاقل ان يجعل الاعمال اثارا خارجية عن الايمان مسببة
له ويطلق عليها لفظ الايمان مجازا ولا يخالف بينه وبين
الاحتمال الثاني الا ان يكون اطلاق اللفظ عليه بحقيقة
او مجازا وهو بحث اللفظي الرابع ان يكون الاعمال خارجه
عنه بالكلية ومنه القائلين بهذه الاحتمال من يقول لا يضر
مع الايمان معصية كما لا يضر مع الكفر طاعة وهو مذموم
بعض الخواارج واعلم ان الاسلام هو الانقياد الطاهر وهو

عنه
عليه
جائز

اللفظ

اللفظ بالشهادتين والافرار بما يترتب عليها والاسلام الكامل
الصحيح لا يكون الا مع الايمان والاثبات بالشهادتين والصدق
والزكوة والصوم والحج وقد نفك الاسلام الظاهر عن الايمان
كما قال الله تعالى قالت الاعراب ائمتنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا
اسلمنا وتصيح ان يكون الشخص مسلما في ظاهر الشرع ولا يكون
مؤمننا في الحقيقة واما الاسلام الحقيقي المقبول عند الله فلا
ينفك عن الايمان الحقيقي بخلاف العكس كما في المؤمن المصدق
بقوله التارك للاعمال واعلم انه لو فسّر التصديق المعترف
بالايمان بما هو احد قسمي العلم فلا يترتب اعتبار قديرا آخر يخرج
الكفر العنادي كما مر اليه اشارة وقد عبر عنه بعض المتأخرين
بالسليم والانقياد وجعله ركنا من الايمان والاقرب بان
يفسر التصديق بالتسليم الباطني والاقتضاد القلبي ويقر
منه ما قيل التصديق ان تنسب باختيارك التصديق الاحد
وهو نجوم حول ذلك وان لم يصب محجته ولا يكفر احد من
اهل القبلة وهم الذين اعتقدوا بقلبهم دين الاسلام